

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

2015 23-22-21 جماد الثاني 1436 / 12-11-10 إبريل





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
8	هيئة حقوق الإنسان
12	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

ناشدة خادم الحرمين ومحمد بن سلمان بالتدخل وإعادة النظر بقضيتها "نوف العنزي" ضحية مشرط طبيب حرما "الإنجاب مدى الحياة"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 21 جماد الثاني 1436هـ - 10 إبريل 2015م

<http://sabq.org/uC3gde>

سبق- الرياض:

ناشدة المواطنة نوف العنزي صاحبة قضية الخطأ الطبي الذي أشغل الرأي العام في مواقع التواصل الاجتماعي والصحف، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان رئيس الديوان الملكي ووزير الدفاع والمستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين، بإعادة النظر بقضيتها التي وصفها نوف بالصعبة بعد أن حرم مشرط الطبيب الوافد بمستشفى حائل فرصتها بالإنجاب وأدى إلى أعراض جانبية خطيرة بعد العملية التي أجريت لها.

وقالت "نوف العنزي" للزميل مساعد الشراري رئيس تحرير ومقدم برنامج "زوايا" على قناة "بداية" الفضائية: "عانيت من تبعات الخطأ الطبي وظهرت علي أمراض بالعظام وأيضاً أعراض نفسية وازدياد بالسمنة وقد نصحني الأطباء بسرعة التدخل الجراحي لها".

وتعود تفاصيل قصة نوف العنزي عندما شعرت بالآلام بالمعدة وبعد أن تم فحص الطبيب لها قرر إجراء عملية لها (استئصال تكيسات دهنية طبيعية) ولكن تقول العنزي "إنها وهي في حالة التخدير قبل العملية تم إمضاء أحد ذويها على استئصال "المبايض" دون علمها الأمر الذي حرماها شعور الأمومة كما وصفته ولحق بها عدد من الأضرار الخطيرة من جوانب عضوية ونفسية وأيضاً اجتماعية حيث قالت "مشرط الجراح حرم مسيرتي للعيش كفتاة طبيعية".

قضية نوف العنزي التي تم عرضها عبر برنامج زوايا عبر قناة بداية الذي ترعاه صحيفة "سبق" الإلكترونية لاقت تفاعلاً كبيراً من المتابعين الذين شددوا على مطالبتها بإعادة النظر بقضيتها.

وحظيت الحلقة بتفاعل من جمعية حقوق الإنسان ممثلة بالدكتورة نورة العجلان نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة التي بينت موقف حقوق الإنسان، وكذلك الرأي القانوني حيث تداخل المحامي حمود الخالدي الذي أكد أنه من حق العنزي قانونياً اللجوء للجنة محايدة والمطالبة بحقها من حرمانها المنفعة وكذلك لما لحق بها.

وطالب الكاتب الصحافي عبدالرحمن المرشد بضرورة التدخل من وزارة الصحة للحد من تزايد الأخطاء الطبية وأن من المفترض من الوسائل الإعلامية عدم التحفظ على أسماء الأطباء المتهمين بأجساد البشر، ويجب التشهير بهم ومعاقبتهم ووضعهم في "القائمة السوداء".

د. الحقييل: الشورى سيناقش تشريعات تضمن للمصابين بالمرض

حقوقهم

وزير الشؤون الاجتماعية يرضى الملتقى الأول للتعایش مع

الإيدز

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1037960>

الرياض - سحر السديري

رضى وزير الشؤون الاجتماعية د. ماجد القصبي امس الاول ملتقى "التعايش مع الإيدز حياة" بقاعة فندق نارسييس والذي نظمته وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة بالوزارة بحضور عدد من المسؤولين والمختصين. بدأ الحفل بالقرآن الكريم ثم كلمة المشرف العام على الخدمات الطبية بالوكالة د. فالح الرشيدى تلتها كلمة اللجنة المنظمة والتي ألقها الأستاذة خلود الشايح ثم كلمة وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة د. عبدالله بن سعود المعيقل. بعدها طرح متعايش مع مرض الإيدز تجربته على الحضور ثم تحدث رئيس الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز بالرياض (مناعة) د. عبدالله الحقييل حول تنمية قدرات المجتمع للتعامل مع الإيدز حيث شرح طرق العدوى ووضع أن المرضى فنتان؛ الأولى متعايش وهو الذي يحمل الفيروس لكنه يتناول العلاج ولا تظهر عليه أعراض المرض والثانية هو المصاب بمرض الإيدز وغالبية المرضى عالمياً هم من الفئة الأولى المتعايشة. ثم تناول المضاعفات النفسية والاجتماعية للإصابة بالمرض فكثير من الناس لديه قصور في المعلومة ويعتقد أنه قاتل ولا يوجد له علاج وأيضاً يعتبر وصمة عار اجتماعية لدرجة أن كثيراً من المتعايشين يفقد عمله ويفصل بسبب المرض وغالبيتهم من الشباب. وبين د. الحقييل أنه بإمكان الشخص المصاب الزواج وإنجاب أطفال سليمين وأن الشخص المصاب لا يشكل أي خطورة على المجتمع وبإمكانه مشاركة الآخرين في العمل والأسواق ووسائل النقل دون أن تكون هناك أي خطورة في انتقال العدوى وحث على الدفع بمبدأ التسامح وتقبل المتعايش. وأضاف الحقييل أن هناك تشريعات ستناقش قريباً في مجلس الشورى قدمت من جمعية (مناعة) بمساعدة جمعية حقوق الإنسان تضمن لمرضى الإيدز حقوقهم.

بعد ذلك ألقى رئيس اللجنة الصحية بمجلس الشورى د. محسن الحازمي كلمة حول جهود المملكة على المستوى العالمي في هذا المجال من خلال الاتحاد العالمي للبرلمانات بعدها بدأت مداخلات الحضور. ثم كرم معالي الوزير المشاركين في الملتقى وبعدها دشن المعرض المصاحب. تلا ذلك كلمة حول ما تقدمه الوزارة لمرضى الإيدز قدمتها الأستاذة هيلة المكيرش تلتها كلمة للأستاذ موسى هيازع رئيس الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز بجدة يرافقتها عرض وثائقي حول الجمعية وانجازاتها. بعدها قدم الأستاذ عبدالله صايل مؤلف كتاب "متعايش في الرياض" كلمة حول تمكين العمل الإبداعي لمرضى الإيدز. وفي الختام طرح د. فالح الرشيدى التوصيات الخاصة بالملتقى والتي كان من أبرزها إقامة الملتقى سنوياً وتفعيل التنقيف المجتمعي وانشاء فروع في مدن المملكة للجمعية الخيرية لمرضى الإيدز وانشاء مراكز إيواء لمن يحتاج من المصابين.

التأمين الصحي مطلب أساسي لسكان المناطق النائية

المصدر: جريدة اليوم الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 ابريل 2015م

<http://www.alyaum.com/article/4059906>

علي ضباح - جازان

تنتظر وزارة الصحة قدوم وزيرها الجديد محمد بن عبد الملك آل الشيخ، والذي صدر امر ملكي امس بتكليفه وزيراً للصحة خلفاً للوزير السابق أحمد بن عقيل الخطيب. ويعتبر الملف الهام الذي يشغل المواطن، ملف التأمين الصحي للمواطنين والمواطنات، والذي أصبح مطلباً أساسياً لكافة اهالي المناطق بالمملكة خاصة النائية، الامر الذي يضطرهم الى المغادرة لمنطقة مجاورة بحثاً عن العلاج بالمستشفيات الخاصة، حيث انه في السنوات الأخيرة بعض سكان المناطق البعيدة أصبحوا يعملون على البحث عن العلاج خارج المنطقة؛ لعدم وجود الكفاءة الطبية والصحية في المنطقة التي يقطنون بها لبحثوا عنها في المستشفيات الخاصة في خارجها.

من جهته، اوضح معتوق الشريف عضو جمعية حقوق الانسان في منطقة مكة المكرمة ان الوزير الجديد سيكون في تحد كبير امام وزارته؛ كون الملفات الساخنة والتي يتصدر اهمها التأمين الطبي ونقص الأسرة الذي رصد مؤخراً من هيئات وجمعيات حقوقية في المملكة، اضافة الى ان الاخطاء الطبية باتت تهدد المواطنين والمقيمين، وأصبحت تحصد الآلاف سنوياً دون تحرك او ايقاف من وزارة الصحة؛ كونها هي المسئول الاول عن صحة المواطن، حيث ان الأخطاء الطبية ليست ظاهرة محلية، بل مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم، بما فيها الدول التي تمتلك أنظمة صحية متطورة، والمملكة لديها كافة الوسائل للتقليل من الوفيات.



• حقوق الإنسان: 640 قضية تظلم إداري خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 ابريل 2015م

[اضغط هنا](#)

الرياض - عمر الضبيبان

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استقبالها 640 قضية إدارية خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن الغالبية العظمى من القضايا الواردة للرجال، إذ بلغ عدد البلاغات المقدمة 469 بلاغاً، فيما بلغ عدد البلاغات من النساء 171 بلاغاً.

وأوضحت الجمعية في تقرير لها (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن 24 جنسية تقدمت بالبلاغات خلال العام الماضي، لافتة إلى أن النصيب الأعلى للمتظلمين كان من الجنسية السعودية، فيما كشفت عن 33 متظلماً من مجهولي الهوية.

وذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مكاتبها في 13 منطقة تسلمت 460 بلاغاً خلال العام الماضي، منها 148 بلاغاً من الرياض، تليها منطقة جازان بـ 132 بلاغاً، ثم منطقة مكة المكرمة بواقع 118 بلاغاً، وتذيلت القائمة منطقتا الجوف والباحة بواقع تسعة بلاغات لكل منهما.

ولفت التقرير إلى أن الجهات المتظلم عليها بلغت 30 جهة، فيما كانت وزارة الداخلية الجهة الأعلى بواقع 189 حالة مقسمة على 18 إدارة، تليها وزارة الصحة بـ 144 حالة في أربع إدارات، تليها وزارة الشؤون الاجتماعية بـ 26 تظلماً، على أربع إدارات، وجاءت في آخر القائمة، وزارة الثقافة والإعلام ووزارة الزراعة الهيئة العامة للطيران المدني بتظلم واحد.

فيما تنوع تصنيف القضية إلى 22 تصنيفاً كان أعلاها «اعتراض على قرار» بواقع 139 اعتراضاً، تلاها «طلب إعادة نظر» بـ 123 اعتراضاً، ثم 102 اعتراض على «تعدي أو تجاوز من بعض الجهات الإدارية»، وكانت «أضرار السيول»، «وفصل بسبب تهمة»، في ذيل القائمة بثلاثة اعتراضات، واحد للأولى واثنين للآخرى. وشمل التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أصنافاً رئيسية، وهي القضايا الإدارية، وقضايا السجناء، والعنف الأسري، والقضايا العمالية، وأحوال شخصية، والعنف ضد الطفل، وأخرى تشمل الشكاوى الخاصة بالأفراد والشركات مثل المنازعات بين الأفراد والشركات.

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية كشفت أخيراً عن تسجيل قضايا الأحوال المدنية والعنف ضد الطفل خلال العام الماضي نمواً مقارنة بالعام الذي سبقه، في مقابل انخفاض عدد القضايا في الأصناف السبعة الأخرى التي تقوم الجمعية بتلقي الشكاوى منها، لافتة إلى تلقيها 2838 قضية خلال العام الماضي، مقارنة بـ 3303 قضايا خلال العام الذي سبقه، بنسبة تراجع تصل إلى 17 في المئة، وحظيت القضايا الإدارية بالنصيب الأكبر مسجلة 640 قضية، فيما جاءت القضايا «القضائية» في المرتبة الأخيرة بـ 55 قضية.



مطلوب كوادر قضائية في المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015 م

http://www.aleqt.com/2015/04/11/article_948437.html

كلمة الاقتصادية

في لقاء بين وزير العدل والعمل تمت مناقشة انطلاق المحاكم العمالية قريباً، حيث تعزم وزارة العدل إنشاء خمس محاكم عمالية في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام، إضافة إلى 34 دائرة عمالية في المحاكم العامة في المملكة في باقي المناطق، ويتم حالياً تنظيم عملية انتقال وتدريب القضاة على هذا النوع من القضاء المتخصص؛ لأن الخبرة في التعامل مع القضايا العمالية تركزت عبر الزمن في اللجان العمالية بدرجتيها الابتدائية والعليا الاستئنافية، ما يعني ضرورة الاستفادة من تلك الخبرة، فالتدريب قد لا يكفي لاستيعاب طبيعة العلاقة العمالية في جوانبها القانونية.

وبالفعل تم إنشاء مركز للتدريب العدلي ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل يسمى "مركز التدريب العدلي"، وهو مركز له هدف، وهو الإسهام في رفع كفاية وتأهيل القضاة وكتاب العدل، وكتاب الضبط ومحضري الخصوم وأعضاء هيئة النظر، وغيرهم من مساعدي وأعاون القضاة في القضاء العام والإداري، وسيقتصر دور المركز على تنظيم برامج تدريبية وجلسات عمل وحلقات تطبيقية ولقاءات علمية وندوات ذات صلة مباشرة بالمهام الوظيفية للفئات المستهدفة المحددة، بعد أن أبدت اللجنة العليا للتنظيم الإداري، الخاص بموضوع تدريب كتاب العدل وغيرهم من مساعدي وأعاون القضاة بعض الملاحظات.

هناك تطوير شامل وتحديث متكامل للجهاز القضائي، ولأنه حان الوقت لتكامل تنفيذ خطة تطوير القضاء بصورة عامة، فإن الاعتراف بضخامة المشروع شرط لنجاحه، فهناك إعدادات للمباني والأدوات المكتبية، وتنظيم الارتباط الإداري، وتعيين الأكفاء في مواقعهم، بما في ذلك عملية نقل الكوادر الملائمة وتدريب القائم منها، وبلا شك أن هناك حاجة إلى تعيينات جديدة في أكثر من مستوى في الكادر القضائي، وكذلك الإداري، ولا بد من تهيئة العنصر البشري في العمل، فهو الأساس في أي برنامج أو مشروع، بل هناك مواصفات واشتراطات ضرورية يجب تحققها ثم تطويرها كي تصل إلى إعادة تهيئة السلطة القضائية بشكل حديث.

إن مشهد العدالة البطيئة ملاحظ في القضايا العمالية، وقد لفت انتباه جمعية حقوق الإنسان التي رفعت تقاريرها بعد أن تكدست مكاتبها بالآلاف الطلبات التي تنشد العدل والإنصاف، ووصلت نسبة القضايا العمالية من إجمالي القضايا التي تعاملت معها الجمعية إلى 10 في المائة، وحددت في بعض تقاريرها أن اللجان العمالية في بعض المناطق لا يعمل فيها إلا محقق واحد، ولقد تحملت وزارة العمل أعباء القضايا العمالية، فهل ستكون هناك محاكم عمالية تحت مظلة "وزارة

العدل" في المدن الرئيسية، إضافة إلى وجود دوائر عمالية في المحاكم العامة، في ظل الترتيبات القضائية الجديدة، التي جعلت من مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء مظلة لكل اللجان القضائية، وتحويلها إلى محاكم متخصصة، حيث بدأت بعض المحاكم المتخصصة ترى النور، وأولها المحاكم الجزائية التي بدأت فعلا، ومحاكم الأحوال الشخصية وقريبا ستبدأ المحاكم التجارية. ولذا فنحن أمام تحديث شامل وتغيير جذري في الترتيبات القضائية وهيكله المحاكم، ولذلك دور إيجابي في ضمان جودة عمل المحاكم وسرعة العدالة وقناعة المتخاصمين.

إن توفير الكوادر البشرية من القضاة والموظفين للقيام بالأعمال القضائية في المحاكم المتخصصة ومنها العمالية لن يكون عسيرا في ظل وجود عدد من كليات الشريعة وأقسام الحقوق والشهادات المعادلة التي تتوافر لدى شبابنا السعودي، كما أن توافر الموازنة العامة الضخمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء عموما، هي أكبر دعم للقضاء كي يواكب المتغيرات التي تفرض التحديث وإعادة الهيكلة وتطبيق أنظمة تقنية حديثة لنظم المعلومات، وجمع وتوثيق المعلومات والبيانات والإحصائيات والوثائق، والاستفادة منها في إجراء الدراسات والبحوث، ووضع الخطط والبرامج لتحسين العمل وتنظيمه.

هيئة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان بمكة المكرمة تحقق من انتهاك جسدي ولفظي بدار الفتيات

المصدر: جريدة أنحاء الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015م

<http://www.an7a.com/174765>

(أنحاء) – متابعات :-

وقف فريق نسائي تابع لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة على ما يتم تناقله عبر مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص شكوى عدد من الفتيات التابعات لدار المؤسسة الاجتماعية لرعاية الفتيات بمنطقة مكة المكرمة، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالعاصمة المقدسة من تعرّضهن لانتهاك جسدي ولفظي. وقال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياي لـ "عين اليوم"، إن فريقاً نسائياً تابع للهيئة قام اليومين الماضيين بجولات ميدانية على دار الفتيات، للتأكد من صحة الشكاوى التي يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لافتاً إلى أن الفريق سيقوم بجولات مجدولة على الدار، وأنه سيتم إصدار تقرير حول الوضع كاملاً، بعد الانتهاء من الجولات الميدانية.



اجابر: متورطو جرائم الاتجار بالبشر.. أجانب

المصدر: جريدة اخبار 24 الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/211489>

أكد الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص التابعة لهيئة حقوق الإنسان بدر بن سالم باجابر أن القضايا التي صدرت فيها أحكام قضائية خلال العام الماضي وبلغت 68 قضية تعود لأشخاص غير سعوديين مارسوا الاتجار بالبشر، مشيراً إلى خلو المملكة من أي جرائم تتعلق بتجارة الأعضاء. وذكر باجابر في تصريحات إلى "الوطن" أن معظم القضايا التي رصدت خلال العام الماضي تعود في معظمها إلى مجرمين غير سعوديين، مبيناً أن استغلال الأطفال والنساء يتم في الغالب عبر عصابات دخلت إلى المملكة بتخطيط مسبق بهدف تحقيق أرباح وكسب غير مشروع، وأن هذه العصابات أو الجماعات المنظمة لديها جذور في الداخل والخارج وتمارس جرائمها بأساليب وآليات غير إنسانية تصل إلى حد التنكيل بالضحايا من الأطفال وتشويههم بغية استئثار عطف الناس وجمع أموالهم. كما أكد باجابر أن نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص يعاقب على أي صورة من صور إساءة الاستغلال حتى وإن كان هذا الفعل صادراً من أحد أقرباء الضحايا أو برضى من الضحية، فالنظام لا يعتد رضاه الضحية فكيف إذا كانت هذه الضحية طفلاً، فهذه الصورة أو غيرها من الصور عقوبتها السجن لمدة تصل إلى 15 عاماً أو الغرامة التي قد تصل إلى مليون ريال، أو إنزال كلا العقوبتين على المدان. وبخصوص خلو المملكة من تسجيل أي جرائم تتعلق بالاتجار بالأعضاء، أكد باجابر أن هذا الإنجاز تحقق من خلال الجهود التي تقوم بها الجهات الصحية والمركز الوطني لزراعة الأعضاء، وكذلك من خلال المتابعة والإجراءات الدقيقة

لزراعة أعضاء التي تتم في المملكة، مبينا أن لجنته تصدر العديد من النشرات والمجلات المتخصصة في التنقيف والتوعية عن جرائم الاتجار وكذلك البرامج الإعلامية والتوعية للعمالة الوافدة.

في غضون ذلك، قال الأمين العام للجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص أن هناك برامج توعوية وتنقيفية تستهدف العاملين في الجهات المختصة سواء في الجهات الأمنية أو هيئة التحقيق والادعاء العام أو وزارتي العدل والعمل وكذلك الأخصائيين والأخصائيات في مجال الرعاية والإيواء في وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى تدريب بعض المختصين في هيئة حقوق الإنسان واللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

إلى ذلك، أكد باجابر أن هناك حالات لمواطنين تم تسجيلهم في جرائم الاتجار بالأشخاص ولكن نسبتهم قليلة جداً، مبينا أن المملكة قائمة وجادة في مواجهة هذه الجرائم بكافة صورها وأشكالها ووسائلها سواء من خلال التشريعات والأنظمة أو من خلال عمليات الضبط والقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة، وكذلك حماية ضحايا الاتجار وتقديم المساعدة لهم، بالإضافة إلى الدور التي تبذله في نشر الوعي وتنقيف المجتمع والمسؤولين والقائمين على هذا العمل وهناك اتفاقيات دولية قد وقعت المملكة على العديد منها ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر اللجنة الوطنية التي التي انبثق عنها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

وحول آليات التبليغ عن أي حالات من هذا النوع، قال باجابر إنه توجد أرقام موحدة للإبلاغ عن هذه القضايا، ويمكن التبليغ بثماني لغات، وفي حال استقبال أي شكوى تبين من خلالها وجود شبهة اتجار بجريمة اتجار تحال إلى الجهات الأمنية والجهات العدلية المختصة لتستكمل الإجراءات اللازمة حيالها، وهناك نظام مطبق في المملكة يتعلق بالاتجار بالأشخاص ويتم التنسيق بين وزارة العمل في المملكة والدول المرسله للأيدي العاملة ومكاتب الاستقدام وإذا حدثت جريمة اتجار فيها إطرف خارجية يتم التنسيق مع الشرطة الدولية عبر وزارة الداخلية وتتخذ الإجراءات اللازمة والمملكة تبذل جهوداً كبيرة في الحد من هذه الجرائم.

وأضاف: "تعد جريمة الاتجار بالأشخاص جريمة معقدة وخفية وقد تكون مرتبطة بجريمة وقضية أخرى كالمخدرات وغيرها من القضايا لكن الجهات العدلية تبدأ بالبت والنظر في الجريمة الأكبر سواء في الاتجار بالأشخاص أو غيرها وجريمة الاتجار من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف".

وقضايا الاتجار بالأشخاص يتم ضبطها إما عن طريق البلاغات أو عبر اكتشاف الجريمة أو الاشتباه بوجودها من خلال التعرف على ضحاياها، وحددت الإجراءات الجزائية الجهات المخولة بضبط الجريمة والإبلاغ عن مثل هذه الجرائم يعد مسؤولية المجتمع بأكمله وهناك أرقام لاستقبال البلاغات عن طريق الأمن العام أو وزارة العمل لأن غالبية القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص من وافدين ومعظم ضحاياها وافدون وتوجد إدارة أنشئت أخيراً في وزارة العمل تعنى بمكافحة الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى الجهات الأمنية.



انطلاق دورة القانون الدولي الإنساني والسلام العالمي بالرياض.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1038451>

الرياض - فارس الشاهين
تطلق غدا الاثنين دورة القانون الدولي الإنساني والسلام العالمي التي تعقدها المنظمة العربية للهلل الأحمر والصليب الأحمر بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر السعودي وبرعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، رئيس اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني وتستمر إلى 15 أبريل 2015 وبمشاركة وحضور ممثلين عن الوزارات والهيئات مثل وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة العدل ووزارة التعليم ووزارة الثقافة والإعلام، وعدد آخر من الجهات ذات العلاقة مثل هيئة حقوق الإنسان وبعض المنظمات الحكومية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقال معز الهذلي مدير الإدارة القانونية بالمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر إن الدورة ستناقش عددا من المواضيع المهمة ذات علاقة وطيدة بالسلم العالمي في استتباب الأمن والسلم الدوليين، وأن هذه الدورة العلمية التي تعقد على أرض المملكة تهدف في جوهرها إلى تكريس مضامين ما جاء في دستور اليونسكو "لما كانت الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس يجب أن تبنى حصون السلام".

وأكد الهذلي أن دور المنظمة من خلال هذه الدورة التدريبية التثقيفية هو محاولة بناء حصون الدفاع عن السلام في عقل الإنسان من خلال القانون الدولي الإنساني الذي يلعب دورا أساسيا ومحوريا في الحرب والتقليل من ويلاتها وفظائعها. وأردف، قد يكون هذا الدور هو أحد المفارقات العجيبة في القانون الدولي الإنساني الذي لا يمنع الحرب ولا يشرعها ولكنه يتعامل معها كحقيقة وظاهرة كونية لا مفر منها، ففي احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني تنعم البشرية بقدر من الاستقرار والسلم.

يذكر أن دورة القانون الدولي الإنساني والسلم العالمي برعاية "الرياض" إعلاميا.



حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015 م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25828>

حسن عسيري

ما يكتب في كثير من مواقع التواصل الاجتماعي ويبيث في كثير من المحطات التلفزيونية يضعنا أمام حقيقة لا يجب أن نخفيها بأي حال من الأحوال، وهي أن هناك آلة إعلامية تعمل ليل نهار للنيل من المملكة مرتكزين على ضبابية المعلومات أو (هكذا يظنون) عن حقوق الإنسان في بلادنا، ولا نستطيع أن ننكر أن هذه الآلة الإعلامية تستطيع بين الحين والآخر الوصول إلى البعض وتشويه صورة المملكة، وتستمر محاولات البعض التغلغل إلى عقول الناس في محاولات مستمرة ومستميتة للعبث بالحقائق وقلبها من خلالها أفكارهم المسمومة، وشننا أم أبيننا فإن هذا كله يترك أثره، ومع الوقت قد يصبح قناعة عند البعض، وباعتقادي أن هذا مؤشر لا يجب الاستهانة به بأي حال من الأحوال، وهي دعوة لأن نكون بحجم المواجهة الإعلامية التي تشن ضد المملكة من بوابة حقوق الإنسان، ليس آخرها ما يحدث من مظاهرات أمام بعض سفارات بلادنا في العالم بسبب حملات التصحيح القانونية لأوضاع العمالة في بلادنا والتي تمارسها جميع دول العالم. نحتاج من هيئة حقوق الإنسان بالمملكة أن تشرح للعالم وبكل الوسائل المتاحة كيف أن بلادنا تحترم كل القيم الإنسانية في شتى المجالات، لقد تابعت قبل إعداد هذه المقالة غالبية تصريحات وأحاديث الدكتور بندر العيبان رئيس الهيئة، ولمست أنه رجل هادئ وحكيم وقادر على استثمار كل الوسائل الكفيلة بوضع المملكة في المكان الذي يليق بها وبمكانتها في العالم على صعيد حقوق الإنسان.. لكنني أقول له بكل الاحترام لا وقت إلا للجهد والاستمرار في المواجهة الإعلامية دون هوادة لأنها مستمرة وطويلة، وتحتاج إلى الكثير من العمل لنبقى حاضرين وبقوة، وقادرين ليس فقط على مواجهة أية مستجدات، وإنما عبر خطط إعلامية طويلة الأمد تضع الناس أمام الحقائق وتزيل أية شكوك قد تظهر في المستقبل، وأولا وأخيرا تسد الفراغ الكبير الذي تسبب فيه إهمالنا للجوانب الإعلامية في الفترات السابقة.

إننا أمام مهمات كبيرة، والمهمة الأولى هي الوصول للناس، في المملكة والخليج وكل الوطن العربي ليكونوا مساندين لدور المملكة وداعمين لها، وهذا لن يتحقق إلا إذا تعرف المواطن العربي على الدور الحقيقي الذي تقوم به المملكة بكل الوسائل الدعائية والدرامية، والتي أعتبرها السلاح الشعبي الأكثر تأثيرا الذي تصعب مكافحته، فهذا السلاح الشعبي لن يقف أثره فقط عند من يتابعونه، فالعمل الدرامي سيصبح جزءا من وعيهم وقناعاتهم التي يواجهون بها كل محاولات طمس الحقائق التي يتبعها الطرف الآخر على مستوى الإعلام الجديد وصفحات التواصل الاجتماعية بشكل خاص.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الصم» يعيشون «حياة الصمت»... وابتكار «نظارة تحديد

الصوت» خطوة لفك العزلة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015 م
[اضغط هنا](#)

جدة - معاذ العمري

صعوبات ومشكلات عدة تقف أمام فئة الصم حول العالم، تلك الفئة التي يبلغ عددها في السعودية 720 ألف شخص بحسب إحصاء مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، حكم عليهم بـ «العزلة»، إذ لا حديث ولا إشارة، ولا رعاية، بل تفوق مشكلاتهم نظراءهم من الفئة نفسها حول العالم.

ليس من المبالغة في القول أن تلك الفئة تعيش «حياة الصمت» في معيشتهم وحتى في حقوقهم، وإن وجدت تلك الحقوق فهي على خجل وبقدرات متواضعة من بعض الجمعيات الخيرية، إذ إن الكثير من الجهات الحكومية والخاصة تتقاعف في ما بينها مهمة رعاية فئة الصم، من دون تحقيق أدنى الواجبات والحقوق من تعليم ورعاية صحية.

بعد عامين ونصف العام من البحث العلمي والعمل، وجد الطالب محمد سراج بكري منفذاً جديداً لفئة الصم من ذوي الاحتياجات الخاصة، يعينهم على تحديد اتجاه الصوت من خلال نظارات يرتدونها تظهر إشارات جانبية في عدساتها تلفت أنظارهم إلى مصدر الصوت.

ويوضح الطالب في جامعة أم القرى أن النظارات التي ابتكرها خاصة بفئة الصم، تعينهم على تحديد اتجاه الصوت، وذلك بعد ملاحظته المشكلات التي تواجه الأصم في تحديد مصادر الأصوات الموجهة إلى مسامعه من الجهات الجانبية، «لا سيما وأن نظره غالباً ما يكون متجهاً إلى الجانب الأمامي».

وقال بكري: «فكرة النظارات التي ابتكرتها تتلخص في عملها بواسطة ميكروفونات صغيرة موزعة على جانبي النظارة وخلفها، إذ إنها تضيء من الجهة التي ينبعث منه الصوت»، مشيراً إلى أن النظارة تسهم بشكل كبير في زيادة ثقة الصم بأنفسهم أثناء سيرهم في الطرقات العامة، كما أنها تقلل من حوادث السير، إذ يمكن لهم تحديد مكامن الخطر بطريقة واضحة.

وعن الاختراعات المشابهة، يفيد بكري بأنه توجد سماعة مقوية للصوت يستخدمها الصم، إلا أنه لا توجد نظارة تحول الصوت إلى ضوء على طريقة ابتكاره، لافتاً إلى أنه يتم حالياً العمل على التواصل مع عدد من الجهات لتبني الابتكار، وذلك بعد تسجيله كبراءة اختراع، وطرحه في الأسواق لاستفادة فئة الصم منه.

ويبلغ عدد فئة الصم والبيكم في السعودية نحو 720 ألفاً وفقاً لآخر إحصاء أعلنته وزارة التخطيط السعودية، كما أنها تعاني من قلة المترجمين ممن يجيدون لغة الإشارة، واختلاف في المنهج الموحد للغة الإشارة في السعودية، إضافة إلى ضعف الرعاية الصحية التي يستحقونها.

وتعد خطوة وزارة الخدمة المدنية في تخصيص مكافأة بمقدار خمسة في المئة على الراتب للموظف المتقن للغة الإشارة في الجهات الحكومية، التي لها علاقة مباشرة بفئة الصم والبيكم، أولى الخطوات في تعديل المسار للاهتمام بتلك الفئة، وفتح الباب أمام الجهات الحكومية الأخرى للعناية بتلك الفئة والاهتمام بها بشكل أكبر.

«جمعية أمراض التخاطب» تناقش «طيف التوحد»

جدة - «الحياة»

> تناقش الجمعية السعودية لأمراض السمع والتخاطب اضطراب طيف التوحد، للتعرف على آخر الأبحاث العلمية والطرق العلاجية الجديدة، وبرامج دعم أسر أطفال التوحد، وذلك خلال الندوة العلمية الـ 16 للاضطرابات التواصلية المنعقدة غداً في مركز جدة للنطق والسمع.

وتحوي الندوة العلمية المعتمدة كساعات تعليم طبي من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، محاضرة بعنوان «فهم اضطراب التوحد ضمن السياق الثقافي للمجتمع والعوائق المستترة والمؤثرة على التشخيص والعلاج»، التي يقدمها

الاستشاري النفسي الدكتور محمد القحطاني، كما تتخلل الندوة ورشة عمل عن «دور التقييم السمعي في تشخيص وعلاج أطفال طيف التوحد»، ينفذها مدير قسم السمعيات بمركز جدة للنطق الاستشاري مالك أبو صافية، وتهدف الورشة إلى الاطلاع على البحوث التي تشير إلى السمات السمعية المميزة لأطفال التوحد والتأخر النمائي، ومناقشة تحديات تقييم السمع وفهم الاستراتيجيات المتبعة من اختصاصي السمعيات لفحص أطفال التوحد والتأخر النمائي. كما تتضمن الندوة ورشة عمل تقدمها المعالجة السلوكية منى الحداد بعنوان «نظرة على استخدام النسخة الجديدة من مقياس تشخيص الاضطرابات الذهنية لتشخيص اضطرابات طيف التوحد»، التي أصدرتها الجمعية الأميركية للعلوم النفسية، وتستعرض الورشة أهم مكونات المقياس الجديد، والغرض من استخدامه بالتركيز على نظام تصنيف وتشخيص اضطرابات طيف التوحد.



تجهيز صالة ألعاب للأطفال في سجن النساء

المصدر: جريدة الحياة السبت 22 جماد الثاني 1436 هـ - 11 إبريل 2015م

[اضغط هنا](#)

الدمام - «الحياة»
جهّز قسم اللجنة الاجتماعية بالجمعية الخيرية للأومومة والطفل في المنطقة الشرقية، وبالتعاون مع المسؤولين في القسم النسائي بسجن الدمام أخيراً، صالة ألعاب متنوعة للأطفال وذلك لتهيئة جو مناسب ومريح لهؤلاء الأطفال خلال فترة وجودهم مع أمهاتهم.
كما جهزت الجمعية صالة للياقة البدنية للنزليات مجهزة بأجهزة مشي ومعدات رياضية أخرى، للاستفادة من أوقات الفراغ بما يعود عليهم بالنفع. ويأتي ذلك من مبدأ الشراكة الاجتماعية لخدمة المجتمع وتحقيق أهداف الجمعية بمساندة الأم والطفل.
إلى ذلك، احتفت المديرية العامة في السجون وقيادة حرس بالمنطقة الشرقية أول من أمس، بتخريج طلاب دورة «أمن وأعمال السجون التأهيلية والتأسيسية» الـ 24 التي أقيمت في مركز التدريب في حرس الحدود بالدمام، بحضور مدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي، وقائد حرس الحدود بالمنطقة الشرقية اللواء عبدالله جواح، وعدد من الضباط بالسجون وحرس الحدود.
وأوصى قائد مركز تدريب حرس الحدود في المنطقة الشرقية العقيد الركن مسلم الردعان الخريجين بالوقوف صفاً واحداً في وجه كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار البلاد، داعياً إياهم لبذل المزيد من الجهد والعطاء، لخدمة الدين ثم الملك والوطن.
واستعرض الفصيل مهارات الدفاع عن النفس، ثم أدى خريجو القسم، قبل إعلان النتيجة العامة وأسماء الطلبة المتفوقين. وقال مدير إدارة التدريب العقيد شافي العنزي «أن الخريجين أمضوا أكثر من أربعة أشهر تلقوا فيها المعارف والعلوم الأمنية النظرية والتطبيقية، على أيدي مدربين أكفاء».

السفارة السعودية في مصر تمنح • هشام“ تذكرة عبور ليستخرج • هويته الوطنية“

المصدر: جريدة الحياة السبت 22 جماد الثاني 1436 هـ - 11 إبريل 2015م
[اضغط هنا](#)

ينبع - عبدالله زويد

20 منحت السفارة السعودية في العاصمة المصرية القاهرة أخيراً، هشام عبدالحميد الذي نُكر نسبه من قبل إخوته لمدة عاماً، حتى حكمت له المحكمة الشرعية في ينبع بإثبات نسبه، تذكرة عبور رسمية، ليسافر من خلالها إلى السعودية وأصلاً منطقة المدينة المنورة، ويعمل على استخراج هويته الوطنية من فرع إدارة الأحوال المدنية في المنطقة. وأوضح الوكيل الشرعي لهشام، حسين الثقفي أثناء حديثه إلى «الحياة»، أن التغيير الحقيقي في قضية هشام انطلق بعد حصوله على حكم إثبات نسبه لوالده من محكمة ينبع، إذ تم تطبيق جميع الإجراءات الشرعية والقانونية، إضافة إلى تطابق تحليل الـ DNA، مشيراً إلى أن موكله وصل بتذكرة عبور إلى السعودية، واتجه إلى ينبع عند أبناء عمومته، إذ عملوا على مساعدته، من خلال توجيههم به إلى إدارة الأحوال المدنية في المنطقة، لتنفيذ إجراءات إصدار هويته الوطنية. وقال الثقفي إنه تم أخذ بصمات موكله من إدارة الأدلة الجنائية، وذلك بعد تحويل إدارة الأحوال المدنية في المنطقة إليها، إذ تم الانتهاء من جميع الإجراءات، وتحويل معاملته إلى الرياض ليوافق وزير الداخلية باسترجاع جنسية هشام، وذلك كونه سعودياً حين ولادته، والنظام يخوله للانضمام إلى نسب والده وجنسيته.

وأضاف الثقفي أن لدى هشام موعداً جديداً في محكمة ينبع ضد أحد الأشخاص الذين عمل على الشهادة زوراً ضده، وقال إنه لا ينتسب إلى والده، إضافة إلى شكوى لأخذ حقوقه الشرعية التي استولى عليها إخوته بعد إنكارهم لنسبه، وكذلك المطالبة بإيقاف جميع التعاملات المالية لإخوته حتى تنتهي القضية، ويتم حصر التركة مجدداً، والتي لا تقل عن خمسين مليون ريال.

وتعود تفاصيل قضية هشام، والتي نشرتها «الحياة» في 3 أيلول (سبتمبر) 2014، إلى سفر والده إلى مصر قبل نحو 36 عاماً، وتزوجه من فتاة مصرية أنجب منها هشام، إلا أن خلافاً نشب بين الطرفين، ليعمل والده على العودة إلى البلاد، دون أن يستطيع عمل تأشيرة حينها لإدخال ابنه إلى السعودية حتى وفاته، ليبدأ هشام بالبحث والتواصل مع إخوته الذين عملوا على إنكاره، ليلجأ إلى المحكمة العامة في ينبع التي أصدرت حكماً بإثبات نسبه إلى والده المتوفى.

• بلدية القريات“ تراقب المطاعم والمحال عن بعد

المصدر: جريدة الحياة الأحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015م
[اضغط هنا](#)

الجوف - صالح الحجاج

افتتح رئيس بلدية محافظة القريات المهندس علي الشمري، مركز عمليات المراقبة عن بعد على المطاعم والمحال في مرحلته الأولى، والذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة في إدارة صحة البيئة في بلدية القريات باستخدام الوسائل التقنية المتقدمة والأجهزة الإلكترونية الحديثة.

وأوضح مدير إدارة صحة البيئة في بلدية القريات عبدالعزيز المساعد في بيان صحفي صدر أمس، أن الهدف من إنشاء مركز العمليات تقديم الدعم للمراقبين في الميدان، ووضع الجزاءات المناسبة لمخالفات ومراقبة المحالّ عبر الكاميرات. وقال: «يحتوي مركز العمليات على حزمة من الأنظمة والبرامج والتقنيات مربوطة بكاميرات مراقبة في المحال والمطاعم لتسهيل وتقديم الدعم المعلوماتي واللوجستي للمراقبين الميدانيين ليكون التوجيه من مركز العمليات لجميع المراقبين في حال ملاحظة أو بلاغ، وإشعار صاحب المنشأة في حال وجود مخالفة لمراجعة البلدية». يذكر أن بلدية القريات تعتبر من أوائل البلديات على مستوى بلديات وأمانات مناطق ومحافظات المملكة التي تطبق المراقبة عن بُعد على المطاعم والمحال.



«إبصار» تبدي استياءً من بيئات مساجد غير مناسبة لذوي

الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015م

[اضغط هنا](#)

جدة - «الحياة» أعلنت جمعية الإبصار الخيرية لخدمة ذوي الإعاقة البصرية، عن استيائها بسبب عدم وجود الوسائل المناسبة التي تمكن المكفوفين من الدخول إلى المساجد بطريقة سهلة ومرنة، مطالبة الجهات المعنية من بينها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف باتخاذ التدابير اللازمة في ذلك الشأن. وقال الأمين العام لجمعية إبصار الخيرية، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة العمى محمد بلو، خلال لقاء اجتماعي عقده بمسجد عائشة في محافظة جدة، إن فئة المكفوفين في السعودية يجدون صعوبة كبيرة في عملية الدخول والخروج من المساجد في شكل إنسيابي، لافتاً إلى أنه يجب أن تكون المساجد من أفضل الأماكن سهولة في الوصول الشامل لذوي الإعاقة البصرية، ومعالجة مظاهر نقص الوعي لدى بعض المصلين الذين يتركون أحذيتهم بطريقة عشوائية عند مداخلها، مسببة عائقاً وخطورة. وطالب بلو أصحاب المساجد والمهندسين والمصممين بمراعاة عدم وضع حواجز على مداخل وممرات المساجد، والاهتمام بمخارج الطوارئ والسلامة، منوهاً بأهمية أن تكون منابر المساجد وعلى رأسها الحرمان الشريفان أحد أهم الأماكن للتوعية بالتنمية الإنسانية، وتوجيه المجتمع لمساندة ذوي الإعاقة، والتكفل بضمان حقوقهم المعنوية والمادية والتشريعية.



«العدل»: برامج تطويرية متنوعة لرفق القضاء.. قريباً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015م

[اضغط هنا](#)

الرياض - أحمد الجروان أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمغاني أن الوزارة تعمل حالياً على تنفيذ حزمة من البرامج والمشاريع التطويرية في مرافق القضاء، مشيراً إلى أن مخرجات الوزارة وخدماتها تمثل أهمية في حياة المواطن والمقيم.

وأوضح في اختتام اللقاء السنوي الأول للقضاة الجدد، الذي نظّمته وكالة الوزارة للتطوير والتخطيط في الرياض أمس، أن مرفق القضاء يحظى بعناية واهتمام، لافتاً إلى أن الوزارة تحرص على عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات المتخصصة لتبادل الآراء والمناقشات في عدد من المواضيع العدلية، مع الحرص على تزويد القضاة وكتاب العدل وأعاونهم وموظفي الوزارة بكل ما من شأنه دعم أعمال الإدارة القضائية. من جهته، أوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء سليمان النشوان أن القضاء في المملكة شهد نقلة تطويرية نوعية، من خلال افتتاح المحاكم المتخصصة، وافتتاح محاكم الاستئناف في جميع المناطق، مؤكداً أن القضاء في المملكة مستقل ولا سلطان في أحكامه إلا سلطة الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية التي لا تخالف الكتاب والسنة، مشيراً إلى أهمية تطوير العمل القضائي من خلال برامج تدريبية متخصصة، وحلقات النقاش وورش العمل في الشأنين القضائي والإنساني، والتي ستعود على القاضي بالفائدة في جودة العمل. وتطرق اللقاء السنوي للقضاة الجدد، الذي شارك فيه أكثر من 90 قاضياً من مختلف مناطق المملكة، إلى الإجراءات والتعاملات المالية، وأعمال الشؤون الإدارية والوظيفية، وأعمال إدارة شؤون القضاة وما تقدمه من خدمات للقضاة ووسائل التواصل معهم، والأعمال المتعلقة بالمستودعات والعهد.



إطلاق 925 سجيناً شملهم العفو الملكي في جدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1037884>

جدة - ياسر الجاروشة

تم إطلاق سراح 925 سجيناً من المستفيدين من العفو الملكي في محافظة جدة حتى يوم الخميس الموافق 1436/6/20هـ ويجري استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من يشمله العفو من السجناء خلال الأيام المقبلة وأشارت محافظة جدة إلى أنه سيتم دراسة كافة ملفات قضايا الحق العام وتطبيق الشروط التي نص عليها الأمر الملكي الكريم واللائحة المنظمة لذلك، بمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة، الذي وجه بسرعة إنجاز إجراءات إطلاق سراح من يشملهم العفو.



في توصية للجنة شورية يناقشها المجلس .. الاثنين

تكريم المعلمين والمعلمات المتوفين والمعوقين في حوادث أثناء

العمل

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1037908>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

يناقش مجلس الشورى يوم (الاثنين) المقبل توصية للجنة التعليمية تطالب فيها وزارة التعليم بالتنسيق مع الخدمة المدنية باقتراح صيغة مناسبة لتكريم وتقدير المعلمين والمعلمات الذين يتوفون، أو يصابون بإصابات تعيقهم عن العمل نتيجة الحوادث أثناء التنقل من وإلى المدارس.

وحسب تقرير لجنة التعليم للتوصيات النهائية على تقرير وزارة التعليم السنوي 341435 فقد تبنت اللجنة توصيتها السابقة بناء على توصية العضو أمل بنت سلامة الشامان التي طالبت الوزارة بسرعة اتخاذ الحلول الجذرية للحد من حوادث المعلمات ودراسة معاملة المعلمات اللاتي لاقين حتفهن في حوادث السير أثناء الذهاب أو العودة لمكان العمل، معاملة شهداء الواجب، بينما اعتذرت لجنة التعليم عن قبول توصيات إضافية أخرى على تقرير وزارة التعليم، أبرزها دراسة إمكانية جعل السنة التمهيدية للمرحلة الابتدائية سنة دراسية إلزامية لجميع الأطفال من سن (5 6) سنوات، ومدى تأثير ذلك على مستوى تحصيلهم الدراسي للسنوات الدراسية التي تليها، وهي توصية للعضو الجوهره بنت إبراهيم بوشيت، وأيضاً توصية مشتركة للأعضاء أمل الشامان وعطاء السبيتي ولطيفة الشعلان، تنص على " ضم المؤسسات والمدارس التي تقم التعليم العام ما دون الجامعي وتتبع جهات غير وزارة التعليم إلى تبعية الوزارة وتطبيق مناهجها على هذه المؤسسات والمدارس".

إلى ذلك تم تأجيل ثلاث توصيات على تقرير التعليم إلى تقرير الوزارة المقبل من أبرزها توصية العضو نواف بداح الفغم وطالب فيها بمساواة خريجات نظام الانتساب بخريجات الانتظام في التوظيف في قطاع التعليم وغيرها، إضافة إلى التعليم الموازي والتعليم عن بعد، إضافة إلى توصية تقترح ضم دور الحضانه إلى وزارة التعليم وتوفير عدد كاف منها، وهي توصية مشتركة للعضو فردوس سعود الصالح والعضو لبنى عبدالرحمن الانصاري. وفي شأن التوصيات التي ناقشها مجلس الشورى للجنة التعليم في جلسة سابقة على تقرير وزارة التعليم، علمت " الرياض" تمسك اللجنة بخمس توصيات أبرزها المطالبة بمنح إدارات التعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، وإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام، والعمل على تعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين، وكذلك دعم وزارة المالية والجهات ذات العلاقة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر منذ محرم 1434 الخاص بالصحة المدرسية.



برعاية متعب بن عبدالله.. وبتنظيم من ' صحة الحرس الوطني'

انطلاق المؤتمر الخامس لسلامة المرضى.. بعد غدٍ

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 ابريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1038394>

الرياض - محمد الحيدر

تبدأ في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض، بعد غدٍ (الثلاثاء)، أعمال المؤتمر الخامس لسلامة المرضى، الذي تنظمه الشؤون الصحية في وزارة الحرس الوطني برعاية صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني ومشاركة خبراء واختصاصيين وممارسين صحيين من المملكة والخارج. وأوضح د. بندر القناوي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية في وزارة الحرس الوطني مدير جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، أن الاستعدادات اكتملت لاستضافة هذا المؤتمر الذي أصبح معلماً في القطاع الصحي على مستوى المملكة والمنطقة، والاهتمام الواسع الذي يحظى هو انعكاس لنجاح المؤتمرات الأربعة السابقة، مشيراً إلى أن رعاية الأمير متعب بن عبد الله بالمؤتمر واهتمامه بأن تلقى مخرجاته وتوصيات التطبيق على أرض الواقع، يشكل دعماً كبيراً لهذا الملتنقى العلمي.

من جانبه، قال الدكتور عبدالرحمن الفايز عميد الدراسات العليا بجامعة العلوم الصحية، أن النسخة الخامسة لمؤتمر سلامة المرضى تأتي ضمن سلسلة المؤتمرات العلمية التي تهتم بتطوير جودة السلامة والرعاية الصحية، وبتوعية العاملين في القطاع الصحي، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية لسلامة المرضى ورعايتهم.

ولفت إلى أن المؤتمر الذي يعقد بمركز المؤتمرات في الجامعة، يتميز بمشاركة عدد من المنظمات والقطاعات الصحية المحلية والدولية يُمثلها متحدثون محليون ودوليون من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وموريشيوس وهولندا والمملكة المتحدة، وقال إن المؤتمر يستهدف نشر رسالة تثقيفية إلى المجتمع، وتشجيع أفراد وعوائل المرضى على مشاركة مرضاهم مفهوم سلامة المرضى، باعتبار أن غالبية الباحثين يتجهون نحو تحسين جودة العمل ويغفلون أهمية توعية المجتمع، مع العلم أن نجاح رسالة سلامة المرضى تعتمد على العمل الجماعي الكامل بينهم وبين مرافقيهم من ذويهم من جهة والعاملين في الرعاية الصحية من جهة أخرى.

وأوضح د. الفايز، أن المؤتمر يستعرض ما حققته الشؤون الصحية في تدريب القيادات على أسس الوقاية من عدوى المستشفيات، وكيفية حماية العاملين من الأوبئة مثل مكافحة عدوى كورونا، وتكملة مسيرة عقد من الزمن في ترسيخ دعائم رسالة سلامة المرضى داخل منشآت الشؤون الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني.

ويستهدف المؤتمر المتخصصين في الرعاية الصحية والمهن القانونية، والمسؤولين ذوي الاهتمامات الفعالة في مجال سلامة المرضى والجودة والتطوير التنظيمي وتطوير النظام الصحي، وكبار الممثلين الحكوميين، والمسؤولين عن أنظمة الجودة، والمديرين الطبيين في مؤسسات الرعاية الصحية والوكالات الحكومية، والمديرين التنفيذيين في منظمات الرعاية الصحية وكبار الموظفين، والأطباء والمتخصصين في الرعاية الصحية بجميع التخصصات.



”الإدارة“ ترفض مقترحين لتعديل نظام العمل الشورى يناقش التشهير بمخالفى نظام خدمة حجاج الداخل والمعتمرين.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثاني 1436هـ - 12 إبريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1038419>

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

حسنت لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى رأيها بشأن مقترحين لتعديل نظام العمل، الأول لوزير الدولة لشؤون الشورى عضو المجلس السابق محمد فيصل أبوساق، والثاني لأعضاء المجلس السابقين محمد القويحص وعبدالرحمن العناد وزامل بن عباس أبوزنادة، وأوصت بعدم ملاءمة دراسته بعد أن مضى على تقديمه للشورى أكثر من خمسة أعوام، مؤكدة أن التعديلات التي وافقها عليها المجلس مؤخراً وإستراتيجية التوظيف السعودية تفي بالغرض ومن ذلك وضع حد أدنى للأجور، وأعدت لجنة الإدارة تقريرها بشأن ذلك لعرضه على المجلس في غضون أسبوعين.

من ناحية أخرى، أيدت لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشورى دراسة مقترح رئيسها عبدالعزيز الهدلق لتعديل المادة السابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية يهدف إلى إلغاء إلزام العاملين في هذه المراكز من العمل ثلاث ساعات إضافية يومياً مقابل صرف بدل 25% من الراتب الأساس.

إلى ذلك، يناقش مجلس الشورى بعد غدٍ الاثنين تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن تعديل المواد النظامية المتعلقة بالعقوبات في نظام خدمة حجاج الداخل وتنظيم خدمات المعتمرين وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والإدلاء والزمارة ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار.

من جانب آخر يناقش الشورى خلال جلسته الثلاثين التي يعقدها بعد غدٍ الثلاثاء إدراج عقوبة التشهير في المادة الثالثة عشرة من مشروع نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، وفي المادة السابعة من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها وذلك بعد أن يستمع لتقريرين منفصلين من لجنة المياه والزراعة والبيئة، ويصوت بعد أن يستمع

لوجهة نظر اللجنة الصحية بشأن ملحوظات الأعضاء على استثناء الجمعيات الخيرية من شرط ملكية المستوصفات وإشراف الطبيب السعودي على المستوصفات التي ترغب في إنشائها دعماً للعمل الخيري.



طلبن وضع خطوط واضحة لعمل المرأة 30 عاملة يشتكين لـ العمل: المواصلات وضعف الرواتب

يعيقان عملنا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثاني 1436هـ - 12 إبريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1038463>

الرياض - أسهمان الغامدي
طلبت ثلاثين عاملة من العاملات في مشروع تأنيث محال المستلزمات النسائية من وزارة العمل أهمية توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للعاملات خصوصاً في المحلات المتعددة الأقسام، كما اشتكين من قضية المواصلات وضعف الرواتب وسوء تعامل بعض المتسوقين والمتسوقات، وشددت مسؤولية في ادارة سياسات عمل المرأة بالوزارة أهمية زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوفير بيئة عمل ملائمة تتميز بالخصوصية والاستقلالية، بينما خصصت وزارة العمل خط هاتفي مباشر لخدمة العملاء 19911 ويريد إلكتروني TaNeeth@mol.gov.sa لتلقي الشكاوى والتبليغ عن أي ممارسات خاطئة، وخصصت فرق ميدانية للتفتيش والوقوف على محال المستلزمات النسائية.
وكشفت ورشة عمل أقامتها وزارة العمل الاسبوع المنصرم بالتعاون مع مجلس الغرف السعودية عن جملة من الحلول والمقترحات لمواجهة التحديات التي تواجه العاملات في محال بيع المستلزمات النسائية، وأبرزها كما أوضحت أمل الشهري -بائعة- توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للعاملات خصوصاً في المحلات المتعددة الأقسام مشيرة الى أن اشتراطات الوزارة ومتابعة تطبيقها ستسهم في ايجاد بيئة عمل تتناسب المرأة وخصوصيتها وتدعم استقرارها الوظيفي. وشاركتها في الرأي منيرة سعد، ورحمة الحسن واللذان اضافتا المواصلات وضعف الرواتب وسوء تعامل بعض المتسوقين والمتسوقات للتحديات التي يواجهنها هن وزميلاتهن وابدین دعمهن لجهود الوزارة الرامية لدعم توظيف السعوديات في قطاع التجزئة والقرارات الصادرة بهذا الخصوص مطالبات أصحاب الاعمال بتنفيذ تلك القرارات بالاشتراطات الموضوعية دون تهاون وهو ما يعد واجباً وطنياً يدعم التوظيف ويساهم في دعم المرأة السعودية ويساندها في بناء ذاتها، وتعزيز قدراتها في العمل وتحقيق أهدافها وطموحاتها.
كما تقدمت العاملات بالشكر للوزارة ومجلس الغرف السعودي لإتاحة الفرصة لهن في طرح مشكلاتهن، وما يواجهن من عقبات في مجال عملهن.

من جهتها أوضحت مديرة برنامج المستلزمات النسائية عادة آل ثنيان من سياسات عمل المرأة بوزارة العمل أن اهتمام الوزارة بالعاملات يأتي كون المرأة العاملة هي أحد أطراف التوظيف في محلات بيع المستلزمات النسائية، بل هي العنصر الأساسي لنجاح البرنامج. وأضافت أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة ورش تقوم بها الوزارة بالتعاون مع مجلس الغرف بهدف تحسين قراراتها وتطويرها بشكل عام، عبر إشراك الاطراف ذوي العلاقة. لافتة إلى أن هذه الورشة ستنتجها 3 ورش عمل أخرى مع أصحاب الأعمال خلال الأسبوعين القادمين في الرياض وجدة والدمام، وستقوم الوزارة بدراسة مخرجات الورش عامة للاستفادة منها في تقييم برنامج تأنيث المحلات وتطوير المبادرات والمشاريع للفترة القادمة.

وأكدت ندى السويري من ادارة سياسات عمل المرأة بوزارة العمل أن هذه البرامج والأنشطة تأتي في ظل الجهود المتواصلة من الوزارة لتفعيل آليات عمل مرنة لتوظيف المرأة، وزيادة مشاركتها في سوق العمل، وتوفير بيئة عمل ملائمة تتميز بالخصوصية والاستقلالية.

نوه بفكرة جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان وتفردتها سعود بن نايف: خادم الحرمين يولي ذوي الاحتياجات الخاصة عناية واهتماماً شديدين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثاني 1436هـ - 12 ابريل 2015م

<http://www.alriyadh.com/1038573>

الرياض عبدالعزيز العنبر
أشاد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية بجائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة وفكرتها التي تعنى بفئة غالبية علينا جميعاً وهم ذوو الاحتياجات الخاصة لدعمهم وتشجيعهم وإبراز مواهبهم، مشيراً سموه إلى أن اختيار هذه الفئة تحديداً من ذوي الاحتياجات الخاصة وجعل الجائزة مخصصة لهم هو اختيار موفق، مشيداً بالقائمين على الجائزة الذين أعطوها هذا الدعم الكبير على مدى سنوات وعمر هذه الجائزة الممتد إلى أحد عشرة عاماً.

سموه: شاهدنا اليوم نماذج ممن تجاوزوا إعاقاتهم وحلقوا في سماء التميز والتفوق والإبداع وقدم سمو الأمير سعود بن نايف في تصريح صحفي - عقب رعايته مساء أمس حفل جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة في دورتها الحادية عشرة، الذي أقيم بفندق الريتز كارلتون بحضور وزير الشؤون الإجتماعية د. ماجد القصبي - الشكر الجزيل لأبناء الشيخ محمد بن صالح بن سلطان وبناته على تقديمهم هذه الجائزة للمجتمع، لهذه الفئة العزيزة على قلوبنا جميعاً التي لا يمكن أن نغفلها، مضيفاً سموه أن أي عمل داعم وريفي لما تقوم به الدولة مرحب به، فهو بلا شك سيساعد في النهوض بالعمل الخيري الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.

ونوه أمير المنطقة الشرقية إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - أولى ذوي الاحتياجات الخاصة عنايته واهتمامه الشديدين، وذلك منذ بدأ تأسيس جمعية الأطفال المعوقين، مشيراً إلى أن المكرمين اليوم في الجائزة لا نعدهم معوقين، بل نعدهم ذوي احتياجات خاصة، وهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وجزء فاعل، وإن كان رب العالمين أراد أن يفقدوا بعض القدرات، لكنه سبحانه عوضهم بشيء آخر، وما شاهدناه اليوم نماذج من أولئك الذين تجاوزوا إعاقاتهم وحلقوا في سماء التميز والتفوق والإبداع العلمي في شتى المجالات.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أكد في كلمته خلال الحفل أن جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة تختلف اختلافاً كلياً عن غيرها من الجوائز؛ لأنها خصصت لفئة غالبية علينا جميعاً وهم ذوو الاحتياجات الخاصة، وتهدف إلى تكريم المتميزين والمبدعين منهم في عدة مجالات، فنسأل الله العليّ القدير أن يرحم صاحب الجائزة، ويجعل ما يقدم فيها في ميزان حسناته بإذن الله.

وأشار سموه إلى أن حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وولي العهد لا تألوا جهداً في خدمة أبنائنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحرص حرصاً شديداً على أن توفر لهم سبل النجاح، وما نراه اليوم ما هو إلا ثمرة من ثمار هذا الدعم من الحكومة الرشيدة، إضافة إلى الاهتمام بأسر المتفوقين ودعمهم ومتابعتهم حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه، مؤكداً أن الجائزة جزء لا يتجزأ من أعماله الخيرية الكثيرة في هذا البلد المعطاء، حيث نحتفل اليوم بمجموعة من الأبناء المميزين الذين استطاعوا أن يتغلبوا على الصعاب والتحديات برغم ظروفهم التي تخرج عن إرادتهم، ولكن مع العزيمة والإصرار يصبح المستحيل أمراً يمكن تحقيقه.

وخاطب الأمير سعود بن نايف الأبناء المتفوقين والمتفوقات قائلاً: إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم فرحتكم، وتفوقكم وإبداعكم، مؤكداً لكم أن الوطن يحتاج إليكم لتساعدوا مع أخوانكم على بنائه وتنميته ورفعته، فأنتم عماد المستقبل

وأنا على يقين أنكم تملكون الهمة والعزيمة، ما سيؤهلكم لتكونوا عنصراً مهماً في مسيرة التنمية، وستشاركون إخوانكم في دفع عجلة التطور والنماء في جميع المجالات، ولكم مني الدعاء بالتوفيق والنجاح.

وقدم سمو أمير المنطقة الشرقية في ختام كلمته الشكر إلى جميع الإخوة والأخوات القائمين على هذه الجائزة، سائلاً الله العليّ القدير أن يوفقهم لتحقيق هذه الجائزة وغيرها، مهنتاً للفائزين والفائزات ومن أسهم في تفوقهم، كما قدم سموه الشكر الجزيل لأبناء الشيخ الفاضل محمد بن صالح بن سلطان وبناته، على ما يقومون به من عمل جليل وعمل مهم لخدمة ذكرى والدهم تغمده الله بواسع رحمته.

بعد ذلك كرم سموه 40 فائزاً وفائزة هم الفائزون في دورة هذا العام.

بدوره، قدم سلطان بن محمد بن صالح بن سلطان، نيابة عن أسرة الشيخ شكره لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز على رعايته لحفل الجائزة، بالرغم من انشغال ومسؤوليات سموه، إلا أنه وافق مشكوراً على رعاية الحفل، منوهاً بمعرفته للأمير سعود بن نايف التي تعود إلى زمن بعيد، حيث كان يلحظ حسن أخلاق سموه وطيب تعامله مع جميع من حوله، كيف لا وقد ترعرع في بين رجل وأمير مشهود له بالتواضع وحسن الخلق مع جميع الناس، المغفور له بإذن الله نايف بن عبدالعزيز.

سلطان بن محمد: 570 مرشحاً ومرشحة هذا العام.. والجائزة رعت 88 نشاطاً متنوعاً وأشار سلطان بن محمد إلى أن الجائزة أنشئت مشروعاً خيرياً رائداً في المملكة تعنى بتشجيع المتفوقين من الطلاب وطالبات التربية الخاصة وإبراز قدراتهم وإبداعاتهم على مستوى المملكة ما حفز تلك الفئة على المنافسة للفوز بالجائزة مع تزايد سنوي في عدد الترشيحات، حيث تجاوز عددها في هذه الدورة 570 مرشحاً ومرشحة، مضيفاً أن الجائزة يساندها في كل دورة عدد من الأنشطة والبرامج بالتعاون مع القطاعات العلمية والخدمية المختلفة، حيث نظمت ورعت سنابل الجائزة على مدى دوراتها 88 نشاطاً متنوعاً.

ونوه سلطان بن محمد في كلمته خلال الحفل على أن معرض خالد الخيري التشكيلي لذوي الإعاقة "بريشتي أتحدى إعاقتي" يعد من أبرز أنشطة السنابل، مؤكداً أن أهم دعائم نجاح هذه الجائزة وتوسع أنشطة سنابلها هو ما تلقاه من اهتمام ولاة الأمر - حفظهم الله - متمثلاً في رعاية أصحاب السمو الملكي أمراء المناطق للجائزة، مشيداً بتعاون القطاعات العلمية والخدمية المختلفة من حكومية وأهلية، كما نوه بدور الإعلام السعودي في التعريف بالجائزة ومتابعة أنشطتها وتغطية حفلها السنوي، وخص بالذكر "الرياض".

حصة آل الشيخ: الجائزة أضافت سنابل خيرية استمرت تنمو سنوياً لتصل إلى مليون ريال جانبها قدمت أمين عام الجائزة حصة بنت عبدالله آل الشيخ في كلمتها خلال الحفل عرضاً عن إنجازات سنابل الجائزة، مشيرة إلى أن هذه الجائزة تميزت من غيرها من الجوائز وتفوقت على نفسها، فلم تكثف بالريادة في تقديم جائزة خاصة لفئة خاصة، وإنما امتدت لتقدم نموذجاً لتنوع قنوات العطاء فأضافت إلى الجائزة العلمية سنابل خيرية ولدت في حفل الجائزة الأول واستمرت تنمو سنوياً لتصل إلى مليون ريال سنوياً، منها مئتا ألف قيمة الجائزة العلمية.

وأشارت آل الشيخ إلى أن السنابل تهدف إلى تقديم خدمات متنوعة والمساهمة في توفير الخدمات الخاصة لذوي الإعاقة أينما كانوا وألا يقتصر دورها على نطاق التربية والتعليم، مستعرضة إسهامات الجائزة المجتمعية من خلال المعارض والأمسيات والجوانب الاجتماعية والتوعوية، كما حرصت الجائزة على كل ما من شأنه دعم هذه الفئة الغالية، معبرة عن شكرها باسم جميع أفراد الجائزة على الجائزة للدولة رعاها الله على ما تقدمه لخدمة ذوي الإعاقة وتشجيعهم ودعم كل ما من شأنه خدمتهم.

تجدر الإشارة إلى أن جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة تستهدف طلاب وطالبات التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، في مجالات حفظ القرآن الكريم، والتفوق الدراسي، والإبداع، ويشمل الإبداع الفني، والإبداع الأدبي، والإبداع العلمي، لتسهم في إبراز عدد من القدرات ومواهب طلاب وطالبات التربية الخاصة في المملكة من خلال المنافسة بين المعاهد والبرامج المختصة، كما خصصت الجائزة هذا العام جائزة التميز للأفراد المتميزين من ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين) حسب معايير وشروط معينة، ليبلغ مجموع الحاصلين على الجائزة من الطلاب والطالبات في دوراتها الحادية عشرة 440 فائزاً وفائزة.

معلمة بـ «الليث» تشكو نقلها.. وإدارة تلتزم الصمت

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 جماد الثاني 1436 هـ - 11 إبريل 2015 م

[اضغط هنا](#)

عبدالرزاق البجالي - مكة المكرمة
اشتكى المعلمة هوازن موسى عيضة، إحدى المعلمات التابعات لتعليم الليث، من إدارة التعليم بالمنطقة جراء عدم توجيهها للمدرسة المناسبة لتخصصها، مشيرة إلى أنها أصبحت في عزلة تامة على مدى العامين السابقين عن التخصص الذي عينت من أجله، لافتة إلى أنها تحمل تخصص «علم النفس» إذ عمدت الإدارة على توجيهها إلى مدارس لا يوجد بها هذا التخصص، وبيّنت أنه تم نديها لعدة مرات في مناطق نائية بدلاً من معلمات أخريات.
شكاوى عدة وأفادت بأنها طالبت إدارة تعليم الليث أكثر من مرة بالنظر في وضعها المتأزم، ولكن دون جدوى، مبينة أنها تقدمت بشكوى إلى وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل «حصلت «المدينة» على نسخة منها»، موضحة فيها ما تعرضت له خلال عامين من أضرار فادحة جراء تجاهل مشرفي ومشرفات التعليم بالمنطقة لمعاتها، ملمحة إلى أن مدير التعليم لم يتجاوب مع شكاواها المتكررة -حسب قولها-.
وذكرت أنه تم نديها من مدرسة الفروخية إلى الرياحين النائية بداعي سد العجز، قائلة: «كانت مبررات ومسوغات تعليم الليث في نديني أن إحدى المعلمات تتمتع بإجازة الأمومة، لأتفاجأ عند مباشرتي بالمدرسة بوجود المعلمة».
وتابعت: «لم يتوقف الأمر على هذا فجاء مطالبتي بحقوقتي تم نديني مرة أخرى إلى مدرسة المستنقع الوعرة، حينها هاتف مدير التعليم مرعي البركاتي، عن أسباب النذب التعسفي ومبررات ذلك إلا أن جوابه لم يكن مقنعاً -من وجهة نظرها- حيث قال لها: «توجهي بشكواك إلى الوزارة أو إلى ديوان المظالم»، مضيفة أن الأمر لم يتوقف عن هذا الحد بل تعرضت للسخرية من قبل أحد موظفي شؤون المعلمين في الإدارة -تحتفظ «المدينة» باسمه- عندما هددت بالشكوى للوزير.
وذكرت المعلمة أيضاً أن من الأضرار، التي تعرضت لها هو تسلمها نسخة من تقييم أدائها الوظيفي في مدرسة السعدية شمال المحافظة، بينما هي تعمل في مدرسة المستنقع شرقاً.
وطالبت هوازن عبر «المدينة» وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، النظر في قضيتها وإعطائها حقوقها ومحاسبة المتسبب، ومن يقف خلف هذه التصرفات التي تسيء وتشوه صورة التعليم، لافتة إلى أنها تقدمت بشكوى سابقة للوزارة تحت رقم (35711603)، مبينة أن مسؤولي إدارة تعليم الليث حينما علموا وقتها بالشكوى، انتدبوا للعمل في مدرسة أخرى أبعد مسافة عن المدرسة التي كانت فيها.



تدشين فعاليات اليوم العالمي للتوحد بالمدينة وينبع

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 21 جماد الثاني 1436 هـ - 10 إبريل 2015 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150410/Con20150410764279.htm>

سامي المغامسي (المدينة المنورة)، أحمد الأنصاري (ينبع)
دشن مدير عام التعليم بمنطقة المدينة المنورة ناصر بن عبدالله العبدالكريم فعاليات اليوم العالمي للتوحد، الذي نظّمته إدارة التربية الخاصة في بهو مبنى الإدارة بمخطط الملك فهد، بحضور عدد من المسؤولين في تعليم المدينة ومديري الإدارات.

واطلع ناصر العبدالكريم على معرض الرسومات الخاصة بطلاب التوحيد من طلاب معهد التربية الفكرية ومدارس التربية الخاصة، مؤكداً أن طلاب هذه الفئة ينالون كل الرعاية والاهتمام في المجتمع بفضل ما قدمته القيادة الرشيدة لجميع فئات التربية الخاصة من دعم واهتمام، منوهاً باهتمام ودعم وزارة التعليم لجميع برامج التربية الخاصة والعمل على تطويرها. وفي ذات السياق، نظمت إدارة تعليم ينبع مسيرة بمناسبة اليوم العالمي للتوحد، بمشاركة 70 شخصاً أغلبهم من منسوبي الإدارة، بالإفاة إلى مرسم شارك فيه طلاب ومنسوبي الإدارة تحت شعار «نحن التوحيديون على حب الوطن مجتمعون» على شاطئ البحر.

وقد شارك مدير إدارة التعليم بمحافظة ينبع الدكتور معجب بن جار الله الزهراني، و مساعده للشؤون التعليمية والشؤون المدرسية وعدد من رؤساء أقسام الإدارة ومديرو المدارس، الطلاب في هذه الفعالية.



مباحثات العدل والعمل تؤول إطلاق المحاكم العمالية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 22 جماد الثاني 1436 هـ - 11 إبريل 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150411/Con20150411764311.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

كشفت لـ«عكاظ» مصادر أن المباحثات الأخيرة بين وزير العدل والعمل بحضور عدد من المختصين والمسؤولين في الوزارتين انتهت بأن يبدأ عمل المحاكم العمالية بعد عامين. وكان وزير العدل قد أعلن قبل أيام افتتاح المحاكم العمالية مطلع عام 1438 هـ، فيما استرجع مختصون تصريحات سابقة لمسؤولين في وزارة العدل عن افتتاح هذه المحاكم مطلع عام 1437 هـ، وهو ما يعني وجود فارق 12 شهراً بين تصريحات المسؤولين في الوزارتين.

وأبلغ «عكاظ» تيسير المفرج الناطق الرسمي لوزارة العمل أن اجتماع وزير العدل والعمل قرر أن تسلم «العمل» ملف القضايا العمالية لوزارة العدل، كمنتج كامل ومتكامل عقب الانتهاء من عملية التطوير الحالي لأعمال اللجان العمالية والهيئات العمالية، مؤكداً أن التأجيل كان برغبة مشتركة لانجاح مرحلة الانتقال. وتواجه وزارة العدل مشكلة العثور على مبان مناسبة للمحاكم التجارية المزمع إنشاؤها خلال عام لنقل القضايا التجارية من ديوان المظالم إلى وزارة العدل، ما يدفعها للبحث عن مزارع مناسبة لهذه المحاكم المزمع إنشاؤها خلال عام، فيما تعاني بعض المقار الحالية من عدم قدرتها الاستيعابية.

وتواصل وزارتا العدل والعمل لقاءاتهما مع أعضاء اللجان العمالية، ممن انطبقت عليهم شروط نظام القضاء لقبولهم قضاة في «العدل» مختصين بالمحاكم العمالية التي ستفتح خلال عامين، فيما يجري إخضاعهم لدورات تدريبية وإطلاعهم على نظام العمل القضائي. وكان قد تم تخريج أول دفعة من الدورة التدريبية للقضاة المرشحين للعمل في المحاكم العمالية، وستنطلق دورة أخرى خلال الأيام المقبلة.

ويتوقع إنشاء خمس محاكم عمالية للدرجة الأولى في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام كمرحلة أولى، مع إنشاء دوائر عمالية في عدد من محاكم الدرجة الأولى يلي ذلك توسع بالتدرج في بقية المناطق. وطبقاً للنظام القضائي فإن المحكمة العمالية مختصة بالنظر في منازعات عقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، ومنازعات الجزاءات التأديبية وطلب الإعفاء منها، والدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، وشكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من أي جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومنازعات العمال الخاضعين لأحكام نظام العمل.

طالبوا فقيه بإعادة النظر فيها.. رجال وسيدات أعمال

تعديلات نظام العمل تستبعد المستثمرين الصغار من السوق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 ابريل 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150412/Con20150412764570.htm>

فاطمة الغامدي (الدمام)

وصف عدد من رجال وسيدات الأعمال في المنطقة الشرقية التعديلات التي أصدرتها وزارة العمل مؤخرا، التي شملت 38 تعديلا، بأنها ستكون سببا في خروج العديد من المستثمرين والمستثمرات، خاصة أصحاب المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من سوق العمل.

واعتبر عدد ممن تحدثوا لـ(عكاظ) أن هذه التعديلات غير مناسبة للمستثمرين، مشيرين إلى أن عددا من ذوي الاستثمارات المتوسطة والصغيرة سيكونون أمام خيارين، إما الخروج من سوق العمل، أو البحث عن بيئات جديدة قد تكون خارج حدود الوطن تكون بيئة العمل فيها مشجعة لهم.

وطالبوا وزير العمل المهندس عادل فقيه بإعادة النظر في هذه التعديلات، وغيرها من القرارات السابقة التي لا تخدم قطاع الأعمال، خاصة الصغيرة والمتوسطة، مشددين على ضرورة استطلاع آراء المستثمرين والمستثمرات قبل فرض أي تعديلات تصدرها الوزارة.

وقال علي بن سعيد آل سرور الرئيس والمدير العام التنفيذي لإحدى المجموعات الاستثمارية: هذه التعديلات لا تخدم قطاع الأعمال، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، وفيها من التعجيز ما تجبرني كمستثمر وطني أن أبحث عن بيئة عمل بديلة خارج الوطن، وهذه الفكرة تراود كثيرا من المستثمرين مثلي، مشيرا إلى أنه سبق والتقى وزير العمل المهندس عادل فقيه في منتدى جازان الاقتصادي وطلب منه الرفق برجال الأعمال، وإعادة النظر في كثير من القرارات التي عطلت بعض المنشآت الوطنية، خاصة المتوسطة والصغيرة.

وأضاف آل سرور: إنني لست متفائلا بهذه التعديلات، فهي مجحفة، وضد مصالح الشركات ورجال الأعمال، مثلها مثل القرارات السابقة، ومنها على سبيل المثال نظام (نطاقات) الذي خنق المجتمع الاقتصادي برمته، مشيرا إلى أن مجلس الغرف مقصر كثيرا في إيصال صوت رجال الأعمال.

من جهتها أكدت سيدة الأعمال فوزية الكري أن عددا من المنشآت الصغيرة أوقفت بسبب هذه التعديلات والقرارات التي تصدرها وزارة العمل، حيث ترجع الأسباب إلى عدم المعرفة والإلمام المسبق بهذه القرارات على حد قولها، فهي تنزل كالصاعقة، على حد قولها، لذا أصبح لدينا توجس من أي قرار جديد تصدره وزارة العمل، لأنه أصبح لدينا يقين أنه لا يخدم قطاع الأعمال، وذلك على حد قولها.

وطالبت الكري وزارة العمل أن تقوم بعمل دورات لرجال وسيدات أعمال حتى يفهموا كيف يواجهوا هذه القرارات واللوائح، حتى يكونوا قادرين على إدارة مؤسساتهم وشركاتهم وهم يعون ما هو صالح للعمل من عدمه في ظل هذه التعديلات المتلاحقة لنظام العمل التي تفرض على المؤسسات العديد من الالتزامات والقيود الخاصة بالتوظيف والاستقدام، مشيرة إلى أن لديها بمؤسستها عددا من الإداريين السعوديين، لكنها تفتقد الحرفيين الذين يعدون شريحة مهمة للنهوض بالمستوى الاقتصادي.

من جهة أخرى، رفض عدد من رجال وسيدات الأعمال التعليق على هذه التعديلات، حيث يرونها تعجيزية وتسبب لهم استنزافا ماليا، وفي النهاية سيتحمل تبعاتها المواطن البسيط.

رضوان: إجازة اليومين جاءت عبر الحوار الاجتماعي بين العمل وأصحاب المنشآت

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150412/Con20150412764571.htm>

نواف عافت (الرياض) اتهم رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية نضال رضوان غرقا تجارية (لم يسمها) بعدم الاهتمام بقضية توظيف الموظفين، وأن اهتمامها أكثر باستقدام العمالة الوافدة ومصالحها الخاصة. وأكد لـ«عكاظ» أن هناك مطالبات مستمرة منذ الحوار الاجتماعي، الذي عقدته وزارة العمل بتخفيض ساعات العمل وإقرار إجازة اليومين للموظفين في القطاع الخاص لأسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية. وقال إن أفضل اقتصاديات العالم في أوروبا لا تعمل أكثر من 37 ساعة في الأسبوع؛ لأن العبرة لديهم بالإنتاجية وليس بكثرة ساعات العمل، مشيرا إلى أننا نسعى لأن يكون القطاع الخاص عامل جذب للمواطن السعودي بتخفيض ساعات العمل، وإقرار إجازة اليومين، ويكون منافسا للقطاع العام في جاذبيته للعمل من جانب المواطنين، بإعطاء رواتب مجزية ويكون بيئة جاذبة، خصوصا أن العامل في القطاع العام لدينا يعمل 35 ساعة في الأسبوع، في حين أن عدد ساعات العمل في القطاع الخاص يصل إلى 48 ساعة، وهذا يظهر الفرق الكبير جدا في ساعات العمل والرواتب وغيرها من الأمور، وبالتالي لا بد من توفير ميزات كبيرة في القطاع الخاص ليكون هناك اتجاه حقيقي نحوه. وأكد أن هذا التوجه استمر في جميع الحوارات التي عقدتها وزارة العمل مع القطاع الخاص، ولأننا نسعى للمصلحة العليا وليس لمصالح شخصية. ففي الحوار الاجتماعي الأول، الذي ناقش ساعات العمل، كان هناك ممثلون لأصحاب العمل وتم شرح الأمر لهم وتمت الموافقة على إجازة اليومين، وهذا مثبت لدى وزارة العمل؛ لذلك سعت في هذا الاتجاه وتم تطبيقه في كثير من مؤسسات القطاع الخاص، وتمت الموافقة عليه في مجلس الشورى، ولكن - للأسف - مع تغير الأشخاص في الحوارات الاجتماعية تغيرت الآراء، وهذا أمر يفقد المصداقية. وأشار إلى أن بعض الغرف التجارية لا يناسبها موضوع التوظيف، وأن العمالة الوطنية ليست من أولوياتها واهتماماتها، ولكنها تحرص على العمالة الوافدة التي تعمل على مدار 24 ساعة دون راحة وتجديد النشاط، وهذا أمر خاطئ لأنه لا بد من الراحة. وأكد أن إجازة اليومين تأتي من منطلق اقتصادي، ببتاحة الفرصة للعمالة الوافدة لصرف جزء من مدخراتها في المملكة، بدلا من تحويلها بالكامل للخارج وهي قضية اقتصادية هامة جدا

”العتيبي“: ”لا بد من تطبيق التعويض المعنوي .. لا يوجد نص يحرمه“

دراسة سعودية نادرة تطالب بتأسيس محاكم مستقلة للأخطاء الطبية

المصدر: جريدة سبق الأحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015م

<http://sabq.org/il3gde>

بدر العتيبي- سبق- الرياض:

طالب المستشار القانوني صالح محمد العتيبي، بتأسيس محكمة مستقلة للأخطاء الطبية كالمحاكم العمالية والتجارية بعد تزايد الأخطاء الطبية ومراعاة ما يلحق بالضحية، وتطبيق التعويض المعنوي؛ لأنه لا يوجد نص شرعي يحرم هذا التعويض المعمول به في كل دول العالم.

وانطلق الباحث، في هذه الدراسة النادرة بالسعودية، من خلال إطلاعه في بيئة عمله في المخالفات الطبية بإدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة، على الارتفاع المخيف للقضايا المعروضة ضد المستشفيات العامة والخاصة لطلب التعويض عن الأخطاء التي تلحق بالمرضى وتسبب أضراراً مادية ومعنوية وتقع من الطبيب أو الفريق الطبي المساعد له، وكذلك تفاوت قيمة التعويض المقدرة لكل إصابة وطرح سؤالاً جوهرياً، قال فيه: "كيف يتم تقدير التعويض عن الأخطاء الطبية في النظام السعودي".

وقال العتيبي، في رسالة الماجستير بعنوان "الأخطاء الطبية وتقدير التعويض عنها في النظام السعودي.. دراسة تطبيقية وثققت بكلية العدالة قسم الشريعة والقانون بجامعة نايف العربية": "الخطأ هو كل مخالفة أو خروج من الطبيب في سلوكه على القواعد والأصول الطبية التي يقضي بها العلم، وقد يكون الخطأ فنياً، وقد يكون مهنيًا والأخطاء الطبية التي يترتب عليها تعويض وفقاً للمادة (27) من نظام مزاوله المهن الصحية هي: "الخطأ في العلاج أو نقص المتابعة والجهل بأمور فنية يفترض الإلمام بها، وإجراء العمليات الجراحية التجريبية وغير المسبوقه على الإنسان بالمخالفة للقواعد المنظمة لذلك".

وأضاف: "وكذلك إجراء التجارب أو البحوث العلمية غير المعتمدة على المريض وإعطاء دواء للمريض على سبيل الاختبار واستخدام آلات أو أجهزة طبية دون علم كافٍ بطريقة استعمالها أو دون اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر من جرّاء هذا الاستعمال والتقصير في الرقابة والإشراف وعدم استشارة من تستدعي حالة المريض الاستعانة به، وإن خروج الطبيب أو مخالفته للقواعد والأصول الطبية والإخلال بواجبات الحيطه والحذر وقت تنفيذه للعمل الطبي وحصول ضرر للمريض من جرّاء ذلك المسلك، هو الأساس الذي يرتب عليه تقدير التعويض في المجال الطبي".

وخلص الباحث في نهايته دراسته إلى عدد من التوصيات من أبرزها: "تدريب الأطباء بالداخل والخارج والاهتمام بشكل كبير بقضية مزاوله مهنة الطبّ دون ترخيص، وكذلك إبعاد الأطباء الذين يمارسون الاختصاصات الطبية دون أن يكونوا مؤهلين لذلك، والعمل على إلزام الأطباء بضرورة تقديم أبحاث علمية عند تجديد ترخيص مزاولتهم لمهنتهم واحتساب التعويض المعنوي للمتضرر؛ مع العلم أنه لم يوجد نص شرعي يحرم التعويض المعنوي وجميع الدول تعوّض عنه".

كذلك: "توثيق الأخطاء الطبية ومحاسبة المسؤولين لكون الخطأ الطبي لا يقع على الطبيب فقط؛ بل على عدد من موظفي المنظومة الطبية؛ لأن المريض مرّ بهم في أثناء مراجعاتهم، وهذا ينعكس عليهم أثناء المساءلة، وأيضاً الأخذ بالدييات

المقررة شرعاً، وتطبيقها كاملة من قبل الهيئات الصحية الشرعية عند تقدير التعويض عن الضرر الناشئ عن الخطأ الطبي، سواء ما تعلّق بالنفس أو ما دون النفس، التي تكون في مقابل فقد الأعضاء".
ونادى "العتيبي"، بضرورة إعادة النظر في بنود وشروط التأمين ضدّ الأخطاء الطبية المهنية في المملكة، واقترح ضرورة اعتماد وثيقة تأمين موحّدة ومعتمدة لكل الأطراف، وتوحيد الرسوم والمدة النظامية ومبالغ التغطية التأمينية في الوثيقة، وفرض إلزامية التأمين الطبي على جميع الممارسين الصحيين في المؤسسات العامة والخاصة، ولا يقتصر ذلك على الأطباء وأطباء الأسنان فقط.

وطالب، بتأسيس محكمة مستقلة للأخطاء الطبية كالمحاكم العمالية والتجارية ومراعاة ما يلحق بالمريض لضمان الحيادية، وتقادي التأخير والبيروقراطية في عمل الهيئات الصحية الشرعية أو إعادة النظر في تشكيل الهيئات الصحية الشرعية، فهذه الهيئات هي لجان قضائية، والقضاة ينبغي أن يخضعوا لنظام خاص أما أعضاء هذه الهيئات باستثناء رئيسهم فهم موظفون، وقد يكون بعضهم من غير السعوديين والقول بأنهم من الأطباء الذين يستعان بهم في التعرف على الخطأ الطبي قول يرد عليه بوجوب إصدار تنظيم خاص بالخبراء الطبيين على غرار خبراء الأدلة الجنائية بحيث يتم اختيارهم بناء على شروط معينة ومن كافة التخصصات الطبية وتقييد أسمائهم في قائمة الخبراء على مستوى المناطق بحيث يُتاح للقاضي المكلف البت في القضايا الطبية.

واختتم: "يُختار من هذه القائمة خبيراً أو أكثر ممن يكون تخصصه مطابقاً لتخصص الطبيب المشكو منه؛ على أن يكون من منطقة غير المنطقة التي وقع فيها الخطأ الطبي لضمان النزاهة، وذلك لأن الاستعانة بالأطباء من أعضاء الهيئة الصحية الشرعية في حسم النزاع فيه تعارض فإذا اعتبرناهم خبراء، فإنّ للمريض المتضرر الحقّ في الاعتراض على تقريرهم، ولا يحقّ لهم التصويت على الحكم الصادر ضده، وإذا اعتبرناهم قضاة، فهم لا يتمتعون بالحصانة القضائية، ولا يخضعون للنظام القضائي، ولا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي، وإنما بما يقدم له من إثباتات".

اليوم

ثريا عبيد تفوز بجائزة الأمم المتحدة للسكان

المصدر: جريدة اليوم الاحد 23 جماد الثاني 1436هـ - 12 إبريل 2015م

<http://www.alyaum.com/article/4059884>

واس - واشنطن

أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك عن فوز الدكتورة ثريا أحمد عبيد بجائزة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وكانت منظمة الأمم المتحدة قد أنشأت هذه الجائزة منذ عام 1981 لتكريم الجهود المميزة في مجال الصحة والإسكان. وأشار بيان الإعلان عن الجائزة إلى أن الدكتورة ثريا عبيد كانت أول سعودية تبتعث للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وأول سعودية ترشحها حكومة المملكة لرئاسة وكالة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. كما كانت من بين الدفعة الأولى من السعوديات اللاتي تم تعيينهن لعضوية مجلس الشورى عام 2013م. وقد سبق أن شغلت الدكتورة ثريا عبيد منصب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2010 ولمركز أبحاث الصحة والإسكان الأفريقي وهو مركز غير حكومي.

أنظمة الصحافة مضى عليها حين من الدهر .. هل تتغير؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 جماد الثاني 1436 هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/12/article_948629.html

د. أمين ساعاتي

إن الأنظمة التي تنظم الصحافة السعودية ووسائل النشر المختلفة هي أربعة، أولها نظام المطبوعات والنشر وهو الأب الشرعي لجميع الأنظمة التي صدرت لتقنين وتنظيم الإعلام السعودي، وصدر هذا النظام في عام 1937م، وتم تجديده مرات عديدة في محاولات لمواكبة التطورات وتغطية كل المستجدات.

وفحوى هذا النظام هو أن كل ما هو قابل للنشر والإصدار يقع تحت طائلة رقابة وزارة الثقافة والإعلام، وينص النظام على سلسلة من الخطوط الحمراء تقابلها سلسلة من العقوبات لكل من يتجاوز حدود المواد الواجب احترامها.

وكانت الصحف تقع تحت طائلة هذا النظام حتى عام 1963م حينما صدر نظام المؤسسات الصحافية الأهلية، وهذا النظام نقل الصحف من الملكية الفردية (صحافة الأفراد) إلى الملكية الجماعية (المؤسسات الصحافية)، وهكذا أصبح نظام المؤسسات الصحافية هو الذي يحكم وينظم الصحافة ابتداء من تشكيل المؤسسات الصحافية حتى إصدارها الصحف، التي تأسست من أجل إصدارها.

ولكن ظل نظام المطبوعات والنشر يطل على الصحافيين بين لحظة وأخرى ويقوم بوظيفة الرقابة وتسييد شتى العقوبات ضد الصحافيين المخالفين لنص وروح النظام.

وهكذا فإن نظام المؤسسات الصحافية هو النظام الثاني الذي تقع الصحافة في معيته وتحت مظلته وسطوته، وهذا النظام هو الذي أحدث أول تغيير في البنية التحتية للصحافة السعودية، وهو الذي سحب امتيازات الصحف من الأفراد وأعطى حق الملكية لمجموعة من المالكين، وهو أول نظام مستقل يصدر من أجل ترتيب أوضاع الصحافة والصحافيين، وكان الهدف من إصدار نظام مستقل عن الصحافة هو استبعاد شخصنة الصحافة ومنع الأفراد من استخدام الصحافة لتحقيق المآرب الشخصية، كذلك كان النظام يهدف إلى تطوير الصحافة كي ترتفع إلى المستوى الذي يمكنها من الدفاع عن الوطن وتطلعاته الكبرى.

وواضح أن نظام المؤسسات الصحافية الأهلية حينما صدر في عام 1963م كان مناسباً للستينيات الميلادية، ولكنه قطعاً لم يكن مناسباً للقرن الحادي والعشرين وعصر العولمة، وحتى يعبر النظام عن مرحلة الثورة التكنولوجية الجديدة وعصر الإعلام الإلكتروني، فإننا نحتاج إلى تغيير جذري في هذا النظام وفي غيره من أنظمة الإعلام.

إن نظام المؤسسات الصحافية صدر من أجل أن يعالج شؤون وشجون الصحافة الورقية، ولكن ونحن في عصر العولمة في مواجهة ثورة في المعلومات وثورة أكبر في تكنولوجيا النشر، وواضح أن الصحافة تتجه من الصحافة الورقية إلى الصحافة الإلكترونية، وواضح أكثر من ذلك أن الإعلام الجديد أو ما يسمى بـ «إعلام التواصل الاجتماعي» ينطلق في سماء الحرية المطلقة ويتقدم نحو المجتمع في كل أنحاء العالم، لينقل الواقعة الخبرية الفورية بالصوت والصورة.

لنقل مرة أخرى إن عصر الصحافة الورقية قد ولى وأقل، ونحن الآن نعيش في عصر نجومية الصحافة الإلكترونية، وإعلام الفضائيات والإنترنت والسموات المفتوحة.

وباختصار فإن نظام المؤسسات الصحافية الحالي أصبح تاريخياً، وصحفنا اليوم تغرد خارج سرب هذا النظام، أي أن مطارات هذا النظام لم تعد صالحة لهبوط وإقلاع صحافة من وزن طائرات F-18، ويكفي القول إن نظام المؤسسات الصحافية صدر لتنظيم أركان الصحافة الورقية في عصرها اليدوي، أما صحافة اليوم فقد أصبحت صحافة إلكترونية لا يناسبها إلا نظام يراعي ثورة إلكترونية تفاعلية جبارة تواصلت، وتتردد أصدائها في كل أنحاء العالم.

أما النظام الثالث من الأنظمة التي تحكم الإعلام السعودي فهو نظام حقوق الملكية الفكرية، وهذا النظام صدر ليفي بشرط من شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي قبلت انضمام المملكة إلى عضويتها شريطة استيفاء عدد من الأنظمة في

مجالات التجارة والاستثمار ومجالات حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية، وهذا لا تعليق عليه، لأنه يرتبط بما التزمت به المملكة من اتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية.

ورابع الأنظمة التي كانت تحكم الإعلام السعودي ضمن منظومة "أربعة أنظمة" فهو ليس نظاماً بالمفهوم المهني، وإنما هو مجموعة من التوجيهات والسياسات التي صدرت تحت عنوان "السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية"، وهي مجموعة من القواعد الشرعية والأخلاقية التي تعبر عن الهوية السياسية للمملكة العربية السعودية، والسياسة الإعلامية صدرت لكي تؤكد الهوية السياسية التي تستوحي قواعدها الأساسية من مبادئ ديننا الإسلامي الأقوم، والتوجيهات التي تتضمنها السياسة الإعلامية هي توجيهات موجودة في سلوكيات الإنسان السعودي سواء في مجالات الإعلام أم في مجالات السلوك الاجتماعي العام.

والخلاصة، أن أنظمة الصحافة والنشر العتيقة التي مضى عليها حين وحين من الدهر نضعها أمام الدكتور عادل الطريقي، وحسبي إنه يعرفها تماماً وتعامل معها في كثير من الأحيان، ونرجوه أن يعمل بجد على تغييرها من جذورها، وإصدار أنظمة تعبر عن روح العصر، وأهم ما يجب أن نهتم به في الأنظمة الجديدة هو رفع سقف حرية التعبير، لأن طبيعة الإعلام الجديد ألغت - بتقنياتها المذهلة - كل القيود المفروضة وهما على الإعلام، وأجب وزارة الثقافة والإعلام أن تتعامل مع المستجدات في عالم يتحرك في عنان الفضاء قبل أن يتحرك فوق الأرض، وإذا كان واجب علينا أن نهتم بما هو كائن فوق الأرض، فما أحوجنا إلى الاهتمام بما هو معلق في السموات المفتوحة!



التوظيف الوهمي وأضراره على الوطن والمواطن

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 جماد الثاني 1436هـ - 11 إبريل 2015م
[اضغط هنا](#)

حسين أبوراشد

كثرت حالات قيام بعض أصحاب الأعمال باستغلال أسماء بعض المواطنين وتسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية وبدون علمهم! أو بالاتفاق مع عمال وطنيين لتسجيل أسمائهم في التأمينات الاجتماعية تحت ملف صاحب العمل دون أن يكونوا على رأس العمل في الواقع، وذلك خدمةً لمصلحة صاحب العمل مقابل أجر!! وإصرار أصحاب الأعمال على ارتكاب تلك المخالفات الجسيمة سعياً لتحقيق نسبة السعودة المطلوبة ومستوى مرتفع في برامج التوظيف، في ظل محدودية الغرامات التي تُفرض عليهم جراء ذلك، والمُحدّد سقفها الأعلى بخمسة آلاف ريال.

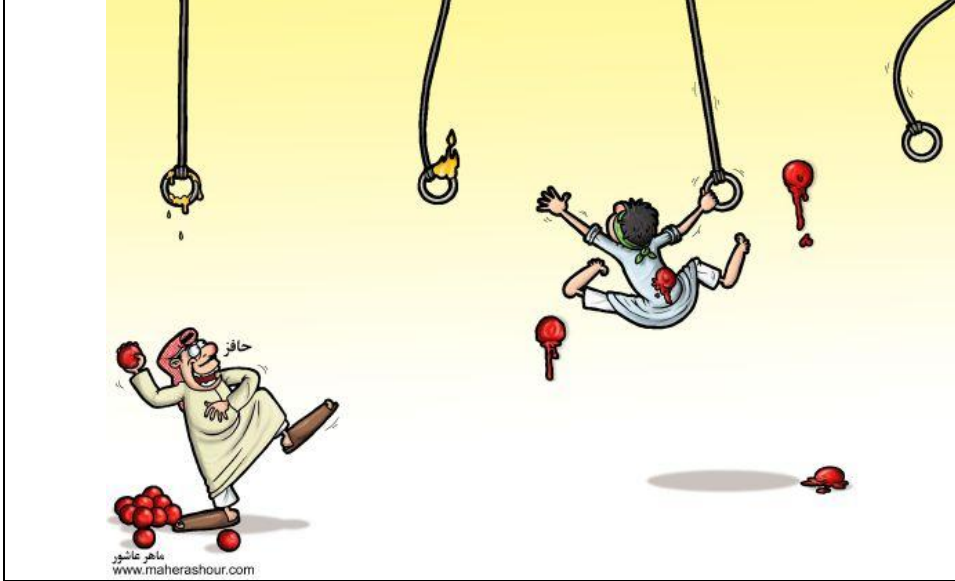
يمارس بعض أصحاب الأعمال آثاراً سلبية بدايةً بالمواطنين والمواطنات الذين تُستغل أسماءهم بالتوظيف الوهمي، مروراً بالجهات الرسمية التي يتم تضليلها ببيانات مغلوطة، وبالتالي يكون التأثير بالسلب على سياسات العمل وإستراتيجيات وبرامج التوظيف، وانتهاءً بمؤسسة التأمينات في التزامها بتقديم منافع تأمينية (جريدة الرياض)، اللجنة المالية بمجلس الشورى أيّدت إدراج عقوبة التشهير لنظام التأمينات الاجتماعية عند اكتسابها الصفة النهائية غير قابلة للطعن، ورفع العقوبة إلى 10 آلاف ريال، ووزارة العمل لم تكن بمنأى عما يجري في سوق العمل من توظيف وهمي، حيث طالب وزير العمل القطاع الخاص باستغلال التوجيه السامي بمنح القطاع الخاص الفرصة لتصحيح أوضاع العمالة بما يكفل الالتزام بالتنظيمات المقررة لتشغيل العمالة، مؤكداً أن وزارة العمل من خلال الدور الرقابي الذي تقوم به وكالة الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل حريصة على التأكد من التطبيق الأمثل لكافة القرارات الوزارية، حيث تقوم فرق التفتيش بالوزارة بزيارة دورية ومستمرة لمنشآت القطاع الخاص بغية التأكد من امتثال المنشآت ومدى تطبيقها لتلك التنظيمات، والعمل على رصد المخالفات، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق من يثبت تلاعبه وتحايله في نسب التوظيف؛ من خلال ما يُعرف بالسعودة الوهمية.

إن السعودة الوهمية تقتل الإبداع لدى طالب العمل، كما أنها تهدر الوقت والمال بطاقات بشرية غير مستغلة حقيقةً، حيث إن ما يقارب من 25% من الشباب يحتاجهم سوق العمل وهم لا يعملون، ناهيك أن ما يقارب من 7 مليارات ريال -رواتب التوظيف الوهمي سنوياً- يتحمل فاتورتها المواطن المستهلك، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع. إن السعودة الوهمية خطر

يُزعزع الاستقرار في دخل الفرد، وقد تنتقل آثاره السلبية إلى الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى حدوث فجوة في المجتمع، والخاسر الأكبر هو المواطن، وفي هذا الإطار فإن تفعيل العقوبة بإيقاع الغرامات على المنشآت التي تمارس التوظيف أو السعودة الوهمية بالسجن من سنة إلى خمس سنوات، وغرامة مالية تصل إلى 10 ملايين ريال، ووقف الاستقدام، وتجديد الإقامة، ونقل الكفالة.. وغيرها، حتمًا ستنتهي التوظيف الوهمي، وكثيرًا من التجاوزات، لأن أغلبنا مع شديد الأسف تعود على مخالفة النظام؛ لكن "إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن".



كاريكاتير



AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد
جماد الثاني 1436هـ - 12 ابريل
2015

[اضغط هنا](#)

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد
جماد الثاني 1436هـ - 12 ابريل
2015م

[http://www.alwatan.com.s
a/Caricature/Detail.aspx?
CaricaturesID=6193](http://www.alwatan.com.s
a/Caricature/Detail.aspx?
CaricaturesID=6193)

